

ذلك له بوكالتيه ، فذلك جائز وليس في هذا من ظاهر النهي شيء . ، لأن ظاهر النهي إنما هو أن يبيع الحاضر للبادي ، فأما إن باع البادي بنفسه ، فليس هذا من ذلك بسبيل كما يتوهمه من قصر فهمه .

(٦٤) وعنه (صلح) أنه نهي عن تلقى الركبان ، قال جعفر بن محمد (ص) هو أن تلقى الركبان لتشتري السلع منهم خارجاً من الأمصار لما يخشى في ذلك على البائع من الغبن ، ويقطع بالحاضرين في المصير عن الشراء ، إذا خرج من يخرج لتلقى^(١) السلع قبل وصولها إليهم^(٢) .

(٦٥) وعن جعفر بن محمد (صلح) أنه سئل عن الرجل يشتري الطعام ممّا يُكّال أو يوزن فيجد فيه^(٣) زيادة على كيله أو وزنه الذي أخذه به ، قال : إن كانت تلك الزيادة ممّا يتغابن الناس بمثله فلا بأس بها ، وإن تفاحشت عن ذلك ، فلا خير فيها ، ويردّها ، لأنها قد تكون غلطاً أو تجانفاً ممن استوفى له .

(٦٦) وعن علي أنه رخص للمشتري سؤال البائع الزيادة بعد أن يوفيه ، فإن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل .

(١) د - ليلتي .

(٢) حش ه ، ي ، س - قال في مختصر الآثار : وقد حد الصادق جعفر بن محمد (ص) في التلق فنهى أن تلق السلع في (عن) مسيرة غدوة أو روحة ، فما دون ذلك فإن كان أكثر من هذا فليس بتلق ، - وذكر في مختصر الإيضاح أن الغدوة والروحة أربعة فراسخ ، - وذكر في ذات البيان ، أن ذلك مثل برید لما دونه ، والبرید اثنا عشر ميلاً ، فن اشترى فيها جاوز ذلك ، لم يدخل في حد النهي ، وكان كمن اشترى في البوادي والقرى ، ويفسخ البيع فيما اشترى من ذلك عند أهل البيت صلوات الله عليهم في حد حدوه لأنه من البيع المنهى عنه .

(٣) ه - في ذلك .